## الفصل الخامس

# نماذج لنقد النظريات

### النموذج الأول

نظرية التخلف الثقافى ونقدها.

### النموذج الثانى

النظريات الحتمية ونقدها.

obeikan.com

## النموذج الأول

## نظرية التخلف الثقافى ونقدها

وإن كـان يبدو أن هناك شـبه إجـمـاع بين علماء الاجـتـماع على أن التـغيـر التكنولوجى يتجـه إلى زيادة تقسيم العـمل على حد تعبيـر دوركيم، أو إلى زيادة التخصص على حد تعبير ماكيـفر، إلا أنهم اختلفوا اختلافًا شديدًا حول أى النظم الاجتـماعية، أو أى من وجـوه الثقافة، أسـبق تأثرًا، أو بمعنى آخر حاولوا إقـامة ترتيب معين لتأثير التغير التكنولوجى فى الأجزاء المتخلفة للبناء الاجتماعى.

### نظرية أوجبرون:

وحول هذا الموضوع أنشأ أوجبرون نظرية عن التخلف الثقافى التى جذبت انتباه علماء الاجـتمـاع من ناحية، ومن ناحـية أخرى دارت حـولها دراسـات عديدة، اختلفوا فـيها حول مدلول التـخلف وأسبابه وحاول كل تفسـيره من خلال النظرية الاجتماعية التى أنشأها أو يفضلها.

وتتلخص فكرة أوجبـرون منشئ نظرية التخلف الثـقافى فى أن شطرى الثقـافة المادى واللامادى تختلف سرعة استجابتهما للتغير التكنولوجى وهو يعبر عن فكرته بقـوله (واضح أن الظروف الاجـتـماعـية تمهـد للاخـتـراعـات الميكانيكية، وأيضًـا الاختراعات الميكانيكية تسبب تغيرات فى الظروف الاجتماعية. ولكن من المرغوب فيه معرفة أى النتائج أكثر عمومية. لم يحدث تقييمًا شاملا فى هذه النقطة. ولكن فى الوقت الحاضر فى العالم الحديث يبدو أنـه أسهل وجود بيانات عن تكنولوجيا تسبب تغـيرات فى الظروف الاجتماعـية، ومن ثَمَّ نحن نميل لتفضـيل الفرض بأن التتـابع التكنولوجى يسـبب التغـيرات الاجتـماعـية)[1]. (ومن أجل هذا الفرض يصنف التراث الاجتماعى إلى مادى. وهو عمليات الإنتاج واستخدامه، ولا مادى وهو يتضـمن التنظيم الاجتـماعى فى العلوم والفن والفلسـفة والموسـيقى والرسم والأدب والدين والأخـلاق والعادات والأشـياء المحـبـوبة والنحت، ومهـما كـان

(1) Ogburn and Nimkoff: op. cit., P. 577.

فالملاحظة غير القائمة على الإحصائيات تظهر أن أسرع أنواع التغير فى هذا الوقت فى الجزء المادى من الـثقافـة وفى العلوم، وأقل سرعـة وأقل تغيرا فـى القطاعات اللامادية. وكـذلك يبدو أن تراكم العـمليات فى الوقت الحـاضر أكثـر نشاطًا فى العلوم الطبيعية وفى الثقافة المادية، وهكذا يبدو أن الجزء المادى والعلمى من الثقافة يتسع وينمو أسرع من الجزء اللامادى)[1]. (أى أن هناك معدلا غير متـساو للتغير فى وجوه الثقافة، إذ أن الثقافة المستقرة التى تبتدأ فى التغير لا تمارس نفس الدرجة فى كل أجـزائها فى الوقت نفـسه.. فـى أجزاء ثقـافتنا درجـات التغـير ليـست متساوية. التغـيرات التكنولوجية فى الكيمياء والكهرباء هى الآن سـريعة جداً أكثر منها فى التـغيرات فى إنتاج القـوة وفى بناء الصناعة. وتميل القوانين للتغـير ببطء أكثر، بينمـا المحاكم باستعـمالها للسابقـة فى تقرير الحالات جعلت القـوانين أكثر مقاومة للتغـير.. أجزاء الحضارة تتحرك إلى الإمام أو الوراء، بسـرعات مختلفة، حقّاً إنه من الصعب نظرياً تصور ثقافة ما حـيث مختلف الأجزاء تتغير كلها بنفس المعدل، فإذا كانت مختلف أجزاء الكائن الاجتـماعى منفصلة، وليست متعلقة كل بالأخرى تمامًـا، سوف لا يكون هناك اهتـمام خاص بالمعـدلات المختلفة للسـرعة لمختلف الأجـزاء. مثلا الأوبرا ليست مـتعلقة بشدة بميكنة ثقـافة القطن. ومن ثَمَّ يمكن لتغير ما أن يحدث فى أى منهما دون أن يؤثر فى الأخرى كثيرًا. ومن ناحية أخرى، تربية الأطفال مـتعلقة جداً بتشغيل المرأة فى الصناعـة، ومن ثَمَّ فأى تغير فى أحدهمـا سوف يؤثر فى الآخر. إذن، إذا لم تـكن أجزاء الكائن الاجتـماعى منفصلة كلية ولكنها مـترابطة عن قرب، فإن المعدل غير المتسـاوى للتغير يكون له أهمية قصوى. وإذا كان جزء يتغير بسرعة، وجزء مرتبطًا به يتغير بطء يحتمل جداً نشأة توترات بين الجزئين المتـحركين بلا تساوى، تلك سوف تكون الحالة بـالتأكيد إذا كانا من قبل فى توازن منسجم.. التوترات التى توجد بين جزئين مترابطين من ثقافة تتغيـر بمعدل غير متساوى من السرعة ربما يمكن تفسـيرها كتخلف فى الجزء الذى يتغير بالمعدل الأبطأ)[2].

(1) Ogburn: "Social Change" Encyclopidia. P. 331.

(2) Ogburn and Nimkoff op. cit., P.P. 591- 592.

أى أن أوجبـرن ونمكوف يقصدان بالتـخلف الثقـافى موقفًـا من سوء التكيف، بمعنى أنه حدث تغيـر فى عنصر ثقافى مادى وأن العنصر الثانى اللامـادى لم يغير من تكيفه القديم للعنصر الأول، ومن ثَمَّ يصبح تكيفه أسوأ، ومن ناحية أخرى أن هناك تناسـبًا طرديّاً بين سـوء التكيف وبين شـدة الترابـط بين العنصرين المتـغيـر الأصلى -أو الأول- وهو عندهـما تكـنولوجى، والمتـغيـر الأبطأ وهو عندهمـا اجتـماعى، بمعنى أنه كلمـا كان الترابط شـديداً كلما ازداد موقـف سوء التكيف. (والتكيف تبـعًا لبيـئة مـتغيـرة صعب جداً لعـدة أسبـاب، أولها أن تغيـر البيـئة التكنولوجية من الصعب التنبـؤ به، وعادة بل ومن النادر أن يكون قد عمل له أى استعـداد. فمثلا السيـارة عند اختراعها، ظن أنهـا ليست عملية ولم يلتـفت إليها أحـد. وأنه عند اختـراع الطائرة لم يكن يتـصور أنهـا سـتجـعل من المدن الآهلة بالسكان هدفًا طيبًـا للطائرة قاذفة القنابل. هناك إذن تخلف فى التكيف للتـغيرات التكنولوجية الجديدة، وفى هذه الفترات من التخلف يكون تكيف الإنسان أسوأ منه قبل حدوث التغير التكنولوجى[١]. (وفى الواقع، تخلف التغيرات الاجتماعية وراء التقدم التكنولوجى هى ببساطة حالة خاصة للظاهرة العامة للمعدلات غير المتساوية للتغير فى الأجزاء المترابطة من الثقافة)[٢].

ويبدو أن أوجبـرن ونمكوف كان يسيطر على تفكيرهمـا بيئتهمـا الأمريكية ذات الثقافة اللامادية المستقرة نسبيّاً من ناحية، ومن ناحية أخرى، تمتاز بسرعة التغيرات التكنولوجـية وندرة الاختـراعات الاجتـماعيـة، حتى أنهمـا انتهـيا إلى أن العلم والتكنولوجـيا، أحـد، وأهم عوامل الاضـطراب الاجتـماعى فـيقـولا (إن العلم والتكنولوجيا ولو أنـهما يأتيان بمواد ثقافـية أكثر كفاءة، ومـعرفة أكثر، ومـستوى معـيشة أعلى، فإنهـا تنتج اضطرابًا اجتماعـيّاً)[٣]. وإن كان عقليـهما العلمى فى بعض الأحيان يدفـعهما إلى التحدث عن الاخـتراعات الاجتماعيـة وقدرتها على إحداث مثل هذا التخلف، إلا أنهما كانا يلبـثان أن يعودا مرة ثانية إلى التأكد على أن التكنولوجيا هى العامل الأول فى التخلف الثقافى. فمثلا يقولان: (التجديدات

(1) Ogburn "The meaning of Technology" op. cit., P. 8.

(2) Ogburn and Nimkoff: op. cit., P. 597.

(3) Ogburn and Nimkoff: op. cit., P. 597.

قد تكون فى الثقافة المادية أو اللامادية. الحرب، اختراع اجتماعى يمكن أن يسبب اضطرابًا عظيمًا فى التغيرات التكنولوجيـة، ولكن أعطى انتباها خاصّاً للتكنولوجيا فقط بسبب مكانها المهم فى الحـياة الحديثة. العدد الكبير للاختـراعات المهمة الآتية الواحدة تلو الأخـرى فى الزمن الحاضر والتى تسـبب تلك التغيـرات الاجتماعـية الواسعة تجعل من التكنولوجيا سببًا خاصّاً وهامّاً للاضطراب الاجتماعى[1].

وهكذا كـانت البيـئة الأمـريكية ذات التـغيـر التكنولوجى السريع سـواء على الأمريكيين أنفسهم أو على الجماعـات المحيطة بهم مثل الهنود الحمر أو نيومكسكو التى عملت عـليهم دراسات عن وطأة التـغير الناتج عـن استخـدام مواد الثقـافة اللامادية أى التكنولوجيا الأمريكيـة، كل هذا جعل أوجبرن ونمكوف يؤكدان دائمًا أن التكنولوجيا هى العامل الأول فى التخلف الثـقافى، ولو أنهما نظرا بعد الحرب العالمية الثانية إلى خارج الولايات المتحدة، وامتد بصرهما إلى آسيا (الصين والهند وباكستان وأندونيسيا وماليزيـا والعراق وسوريا) ودول أفريقيا (مصر والجزائر ودول شرق وغرب أفريقيـا) لتبين لأوجبرن ونمكوف أن الحركات الاجتـماعية التى جرت على أرض هذه المجتمعات أتت باختراعات اجـتماعية أدت إلى تغيرات جذرية فى بنائها الاجتماعى ومن ثَمَّ أصبحت هى العـامل الأول فى التغير الاجتماعى، بينما فى كل هذه البلاد وسائل الإنتـاج الحديث (التكنولوجيا الحديثـة) والعلم التطبيقى الحديث الذى حرمهم منها الاستعمار طويلا، قد جلبا إلى تلك المجتمعات ليلحقا بخطوات التغيرات الاجتماعية فى الجـانب اللامادى من الثقافة. وهكذا تعتبر هذه المجتمعات التخلف الثقافى فيها تكنولوجى وليس لا مادى.

**نظرية بارنز:**

ولكن بارنز Barnes فى دراسته عن التخلف الثقـافى لم يقف عند حد المجتمع الأمريكى، ومـا يحيط به من جماعـات، مثلما فعل أوجـبرن ونمكوف، بل وسع نظريته حتى شملت تاريخ الإنسانية، وقدم دراسـة نظرية ممتعة عن التخلف الثقافى

(1) Ibid.: P. 597.

مستخدمًا المنهج التاريخى وبذلك استطاع أن يعرض ألوانا من التخلف الثقافى التى كابدت وطأتها المجتمعات الإنسانية مرة تظهر تخلفا تكنولوجيا وأخرى تخلفا اجتماعيّاً، وثالثة يكون هناك توازن وانسجام بين كل من وجهى الثقافة. (فخلال معظم تاريخ الإنسانية، كان التفكير الاجتماعى والنظم الاجتماعية متلائمين مع علم التكنولوجيا الذى كان موجودًا فى أى عصر. فقط فى حالة اليونان والرومان وعصرنا كان هناك مثل هذا التخلف بين الآلات والنظم الاجتماعية فى الفترة الكلاسيكية، وخاصة بين يونانى أثينا والإسكندرية، النظم الاجتماعية والفلسفة تقدمت أكثر بكثير من العلم والآلية، بينما آليتنا هى سابقة لحاضرنا إلى ما لا نهاية. فشل الرومان واليونان فى تحسين العلم والمخترعات حتى تحافظ على المسافة مع نظمهم الاجتماعية، كان السبب الأكبر فى أزمة الحضارة الكلاسيكية)[1]. واضح أنه فى هذه الفقرة يشير إلى أن هناك عصوراً كان هناك مواءمة وانسجام بين كل من عناصر الثقافة المادية واللامادية، ويبدو أنه يشير إلى عصور ما قبل الحضارة اليونانية والرومانية، تلك الحضارتين اللتين تميزتا بتخلف تكنولوجى.

ثم يعرض بارنز مرة ثانية نوعًا من التخلف التكنولوجى الذى كان يصاحب التطور الاجتماعى العظيم فى النظم الاجتماعية، الذى حدث فى مطلع العصر الحديث. (ففى مطلع العصر الحديث كان هناك دفعًا أكثر للتغيرات فى النظم الاجتماعية ولأنماط جديدة من التفكير الاجتماعى أكثر مما كان يتقدم العلم والاختراع بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٨٠٠. عندما أتت نهاية العصور الوسطى. وابتدأت الأزمنة الحديثة، هذه التغيرات كانت أصلا هى نتاج الطبقة المتوسطة، فلقد أنكرت تلك الطبقة معظم أنماط النظم الاجتماعية والتفكير الاجتماعى للعصور الوسطى. ولقد ساعدت الدولة وحولتها من المطلقة إلى النيابية. ولقد نمت أفكار القانون الطبيعى التى وضعت الفقه والقانون لتؤيد حماية الملكية.. وبهذا الأسلوب التأثير الاجتماعى الذى بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٨٠٠ كان يشجع بقوة تحول وتغير النظم الاجتماعية والتفكير الاجتماعى)[2]. وفى هذه الفقرة

(1) Barnes: "Social Institutions" op. cit., P. 55.

(2) Ibid. : P. 55.

يعرض لنا بارنز تغيرات اجتماعية واسعة فاقت التغير التكنولوجى فى هذا العصر، أى أنه كان هناك تخلفا تكنولوجيا.

ثم يعرض بعد ذلك بارنز التخلف الثقافى اللامادى فى القرنين التاسع عشر والعشرين عندما (بدأت الاتجاهات الثقافية والنظامية للعصر الحديث عند الكل، تؤيد وتشجع النمو فى كل من العلوم الطبيعية والاختراعات التكنولوجية، ولقد أصبح مفهوما أن العلوم تحمى وتثرى الحياة الإنسانية، وتزيد من احتمالات الربح المالى فى الأعمال وفى تشغيل العمال طبقا لنظام الربح والرأسمالية.. ولهذا ألقت الطبقات المالية ورجال الأعمال بكل قوتهم الهائلة فى المحافظة على الأشياء كما هى فى حياة النظم الاجتماعية. ذلك ما فعلوه، وفى نفس الوقت أصبحوا أشد إعجابًا بأسلوب التقدم فى العلوم والتكنولوجيا. ولهذا منذ سنة ١٨٠٠ إلى الوقت الحاضر، الجماعات الاقتصادية السائدة فى المجتمعات الحديثة مالوا إلى مقاومة التغيرات فى النظم الاجتماعية بينما فى نفس الوقت شجعوا التقدم فى العلوم والتكنولوجيا، وذلك هو السبب الأكبر لهذه الحالة الغريبة والمنذرة بالخطر التى نواجهها اليوم، وأكثرها أهمية عدم توازى تكنولوجيا وعلوم اليوم، وميراث من النظم الاجتماعية والتفكير الاجتماعى زمنه فى معظم الأجزاء منذ حوالى سنة ١٨٠٠ أو قبل ذلك. فالظروف فى عالمنا الحديث، منذ أكثر من قرن قد عملت على تقدم عظيم فى العلوم والتكنولوجيا، وثباتًا فى النظم الاجتماعية)[1].

وهكذا يعرض بارنز لونا من التغير التكنولوجى الواسع المدى فى مقابل بطء شديد فى النظم الاجتماعية مما جعل العالم الغربى الرأسمالى يعيش فى ظل وطأة شديدة من التخلف الثقافى اللامادى.

ومن ناحية أخرى يعرض بارنز المشكلة من وجهة نظر علم الاجتماع السياسى أو بمعنى آخر من وجهة معتقداته وأفكاره عن التنظيم الاجتماعى فهو يبدو على عكس أوجبرن ونمكوف المتأثران ببيئتهما الأمريكية فأرجعا وطأة التخلف الثقافى إلى مجرد سرعة التغير التكنولوجى وموقف سوء التكيف الناجم عن التخلف فى متابعة التغيرات التكنولوجية. ومن ناحية أخرى يميلان إلى الإصلاح بإدخال تعديلات

(1) Barnes: op. cit., P.P. 54- 55.

أو مواءمات لعملية التغير التكنـولوجى لتحسين التكيف إذ عندهما (كلمة التخلف تتـضمن أن السبيل الأحـسن للعمل هو إخراج التخلف فى المتغيـر الذى لم يتغير أو الذى يتغير ببطء أكثر، حتى يكون فى تكيف أحسن مع المتغير الذى يتغير)[١].

(وبعد إزالة التـخلف فى أحد المتغـيرين وإقامـة تكيف آخر نفس الصـعوبة فى التـقدير تنشـأ بالنسـبة للقـيم بمعنى، لأى الشـيئـين التكيف أحـسن عن الموقف السابق)[٢]. (إذ عندهما لا يتفق كل الأشخاص على أى الجزئين من الثقافة يكون حسن التكيف)[٣].

ولكن بارنز يبدو تأثره بالظـروف الاجتماعـية الخاصة به كـمنظر فى مهاجمـته العنيفة لـلنظم الاجتماعيـة الموروثة منذ أكثر من قرنين. فـقد (استحـدثت الطبقة المتوسطة بالتـحامهـا مع وزراء البروتستانت، والنظـام الرأسمالى، تفضـيل ومدح الربح المالى، ولقد أخذت دورًا نشيطًا فى الاستعـمار وفى خلق الإمبريالية الحديثة وأنشأت نمطًا ملائمًا من نظرية سياسية واقـتصادية لتبرر النظام البرجوازى الجديد، وأوجدت فلسفة الحرية السياسية لتبرير الثورة ضد امتيازات الأرستقراطية، ودافعت عن بروز الحريات المدنية مـثل حرية الكلام والطباعة والاجتمـاع والدين وما شابه ذلك. وفى الاقتصـاد عظمت ومجدت حرية التـجارة، وإعفاء وحصـانة الأعمال والتجـارة من التنظيمـات الحكومية الواسـعة. معظم هذه الـتجديدات فى فلسـفة السياسة والاقتصاد قد نفـذت عند نهاية القرن الثامن عشر، وهكذا مال هذا النسق بعد ذلك لتركيز المقاومة للتغير)[٤].

وتتضح نظرته للتخلف الثقافى من وجهة نظر مقاومة أصحاب المصالح المكتسبة فى قوله (التناقض الموجود بين عالمنا العلمى والتكنولوجى وبين نـظمنا الاجتماعية وتفكيـرنا الاجتـماعى ذو أهمـية قـصوى فى أى عـمل لفهم الأزمـات فى النظم الاجتماعية والمشاكل الاجتماعية فى عصرنا. فالمشاكل الاجتماعية دون استثناء هى إبراز للهوة بين التـكنولوجيا والنظم الاجـتماعـية فبيـنما يتعـذب الملايين يطلبون

(1) Ogburn and Nimkoff: op. cit., P. 595.

(2) Ibid.: P. 595.

(3) Ibid. : P. 594.

(4) Barnes: op. cit., P. 55.

النجدة من سـوء التغذية وسوء الإسكان، تدفـع الحكومة للفلاحين ليـحرثوا تحت القـمح والقطن حـتى يمكننا أن نحـصل على الأقل من الأكل والملبس، ويعـيش ملايين على حد الكفـاف فى الوقت الذى فيه المصانع والمزارع إذا استعـملت جيدًا تخرج مقدارًا عظيـمًا من الأكل والسلع. قدراتنا الإنتاجيـة منـاسبة لإعـطائنا كـل ما نحتاجه فى مجال الطلبات الإنسانية. ولكن عملية التوزيع فى المجتمع لا تمتلك شيئًـا مثل التسهيـلات المتاحة لوضع السلع تحت أمر المسـتهلكين، التناقض يمكن شرحه بسـهولة، الجانب الإنتاجى من حيـاتنا الاقتصادية يقـوم أساسًا على العلوم والآلية فهو نسـبيّاً حديث جداً وكفء، بينما الأفكار والخـبرات التى تدير التوزيع والاستـهلاك هى بالعكس، إظهارًا وانـعكاسًا لحيـاة نظمنا الاجتمـاعية والتـفكير الاجتماعى، فهى المتأخرة جداً أو غير كفؤة[1].

وهكذا بينما يتأثر أوجـبرن ونمكوف بالبيئة الأمريكيـة المتميزة بسرعة الـتغيرات التكنولوجيـة والبطء النسبى فى جانب الثقـافة اللامادية الذى يسبب عـمليات من سوء التكيف.

**نظرية بارسونز:**

فإن تالكوت بارسونز Parsons يعرضـها بطريقـة أخرى من خلال نـظريته فى الدوافع والقيم، ومن ناحية أخرى عن تأسيس النظم الاجتماعية وما ينشأ عن ذلك من توترات. ويلخص فكرته عن مـفهوم التـخلف الثقافى بقـوله (واضح أن أحد الملامح الرئيسية لانتظامية العلم وتطبيقاته هو إحداث تيار مستمر من عوامل التغير فى النظام الاجتمـاعى، المشكلة الحالية هى كيف يؤثر هذا التيـار من التجديد فى أجزاء من النسق الاجتماعى، التى ليست متضـمنة مباشرة فى عملية تقديمه.. إن انتظامية كلا نموذجى العملية تخلق توترات فى بيئاتهما المباشرة، إنه بلا شك تؤخذ على أنها شىء مفضل لأنه فى مفاهيم نسق القيم السائد بيننا، التقدم العلمى شىء حسن، كما أن العمليات التى تنجز التقدم أو تستخدم نتائجه تصبح سهلة ومقبولة تلقائيّاً وبالعكس هناك توترات ومـقاومات، بعضها يتـعلق بتخلف الاتصالات بين

(1) Ibid.: P. 5.



obeikan.com

المتخصص والعـوام، والبعض بالامتيـازات الخاصة التى يطلبهـا الباحث أو العالم التطبيقى، والبعض لتـدخله فى أساليب قائمة لعمل الأشيـاء أو التفكير، والبعض يتعلق بحقيقة أنه يقدم تغيرات إذا اسـتخدمت تتطلب هجر ونبذ الأساليب القائمة التى ترتبط بها مصالح مكتسبة)[١].

ويعـرض بارسونز بعـد ذلك تفسـيراً للمـشكلة بطريقة تكاد تتـفق مع تقسـيم أوجبـرن للثقافة إلى مـادية ولا مادية، ولكنه يبتـعد عن هذه المفاهيم إلى مـفاهيم أخرى تتفق مع نظريتـه عن الموجهات الاجتماعـية فيقول (الانعكاسات للـتغيرات التى قدمهـا التقدم العلمى والتكنولوجى يمكن متابعـتها خلال مجريان رئيـسيان، أولهمـا يبتدئ مع بناء توجيـهات الوسائل الاقتـصادية The economy of Instrumental oriantations التى فى داخلهـا يتـوطن الدور الذى تنشـأ فيـه التـغيـرات وتستقبل أول تطبيقاتها. الثانى يختص بالوجوه الثقافية والأنساق الاعتقادية وأنساق الرموز التـعبـيرية ومن ثَمَّ المكافـآت، التى معهـا تكاملت الأطوار المبكرة لعـملية الترشيد)[٢]. ثم بعد أن قسم بارسونز الثقـافة إلى هذين المجريين اتجه إلى دراسة كل مـجرى دراسـة تفصـيليـة. إذ يعتـبر أنه يمكننـا أن نميز ثلاثة نماذج رئيـسيـة للانعكاسات فى مركب الوسائل instrumental complex:

**الأول**: إعادة بناء الأدوار المهنية ذاتها. هذا له ناحـية إيجابية، فإذا صنعت أدوار جديدة يفضل المعرفة والتكتيك الجديد، أو أن الأدوار القديمة أعيد تجديدها بالنسبة للمحتـوى التكتيكى.. بالطبع إنه بالنسبـة لهذه الأدوار الفنية هناك ميـل لإنشائها بتوسع... ولكن الاعتمـاد المتبادل بين الوظيفة الفنية لدور والتـجديد فى توقعات الدور فى مصطلحات من توجيـه القيمة Value-orientation مقفلة بدرجـة كافية حتى أنه يصبح من الضـرورى عمل مواءمات وتكيفـات كثيرة جداً للتـغيرات فى المحتوى الفنى. هناك كثـير من المناسبات التى فيها دور أستـاذ علم الاجتماع لابـد أن يختلف عن دور أستاذ كلاسيكيات حتى فى نفس الجامعة ذات البناء الاجتماعى والتقاليد الثقافية الواحدة، كلاهما تدريسه وبحوثه لابد وأن تختلف. الوجه الآخر

(1) Parsons, T.: "The Social System" The free Press Glencoe Illinois P. 505.

(2) Ibid. : P. 505.

لخلق أدوار جديدة هو الإرجاع للأدوار القديمة ومحتوى الأدوار المهجورة. ذلك ما هو معروف باسم ظاهرة البطالة التكنولوجية لأنه لأسباب مختلفة من الصعب للشخص ذاته أن يكتسب المعرفة والتكتيك الجديدين، وعادة جداً قبل أن يجد حلا للمشكلة يلقى العزل العادى لإحالته على المعاش. .

**النموذج الثانى**: تتوقف الانعكاسات فى المركب الآلى على وطأة التغيرات التكنولوجية على صفات أو خصائص التنظيمات أكثر منها على أدوار معينة. فهناك نواحى كثيرة ممكنة لمثل هذه الوطأة، ولكن أهمها، حقيقة هى أن التقدم التكنولوجى دائمًا يؤدى إلى زيادة مقصودة فى تقسيم العمل، والمتطلبات المصاحبة من زيادة التنظيم المتعمد. . . التغير فى بناء التنظيمات، مثل التغير فى المحتوى لأدوار معينة، يصنع توترات، هناك مصالح مكتسبة معقدة فى المحافظة على منظمة كما هى، لا بد من التغلب عليها. . .

**النموذج الثالث**: انعكاسات التغير التكنولوجى على الأدوات الاقتصادية، هذه تتعلق بتركيب نسق التسهيلات ومن خلاله على بناء القوة. إدخال تسهيلات طبيعية جديدة فى شكل مهمات وآلات وما شابه ذلك، هو واضح. . ولكن بالنسبة للنظام الاجتماعى ما زال هامّاً جداً ذلك التغير فى النماذج المهمة للمهارة والخبرة، وفى الإدارة لنماذج معينة من المنظمات[1].

ثم يقدم بارسونز التأثيرات على الوجه الآخر الذى يختص عنده بالثقافة والأنساق الاعتقادية وأنساق الرموز التعبيرية والمكافآت بعبارة تتضمن معنى يدل على أنها تغيرات تالية لما يحدث فى الوسائل الاقتصادية، أى أن التأثير التكنولوجى يحدث أولا فى مركب الوسائل الاقتصادية ثم ينتشر منها على بقية وجوه الثقافة إذ يقول (يمكننا الآن أن نتحدث عن الانعكاسات على بناءات التكيف adaptive structures خارج المركب الوسائلى أو الآلى. بمعنى أن هذه التغيرات تحدث نتيجة للتغير التكنولوجى ومركب الوسائل الاقتصادية وهذه التغيرات التكيفية ما هى إلا استجابة للتغير فى العاملين السابقين. ويذكر (أن أهمها هو نسق القرابة وأن ما أدى إلى عزل الأسرة المزدوجة هو التخصصية

(1) Ibid.: P. P. 506- 509.

والبيروقراطية التى أدت إلى زيادة الأدوار المهنية، وأن عـمليات دمج الشخصية فى داخلها النسق المهنى يجب أن تكون مستقلة نسبيّاً عن التماسك القرابى. هذا العزل للأسرة المزدوجـة بدوره كان له انعكاسات عـلى الدور النسائى.. ومحـتمل زيادة حدة فصل الدور الجـنسى، وأن له علاقة كبيـرة بانبعاث ظواهر مثل نمط الـفتنية. ولقد ازدادت التـوترات على الدور النسائى ومن هنا أنتج أنماطا مـعينة من توترات ردود الأفعال، وبالتأكـيد لها علاقة مع التناقض السريع لمـعدل المواليد حتى الآن. هذه العوامل بدورها يحـتمل أن يكون لها انعكاسـات أبعد على عمليات التنـشئة الاجتماعية للأطفال. وجه آخر هام جداً هو تغير تكنولوجية إدارة المنزل باستخدام التكنولوجيـا لجعل عملـية إدارة المنزل أسهل.. ثم يقـرر أن انعكاسات التغـيرات التكنولوجية على المنظمات الدينيـة فى البناء الاجتماعى تتبعها فـهى أكثر صعوبة. ثم يذكر الرمـوز المعبـرة ذات العدد والآلات التى أتاحـها النمو التكنـولوجى مثل السيارة والثلاجة وآلة التسجيل والتليفزيون حيث تعبر عن المكانة، إذ أن عدد الخدم كتعبيـر عن المكانة فقد دوره. ثم يتجه إلى شرح أثر عمليـة التغير التكنولوجى فى إعادة تنظيم مـستمـرة لنظام المكافأة.. فقـد نشأت أدوار جديدة اكـتسبت أهمـية استراتيجية، أو أدوار قـديمة أصبحت مهجورة أو انخفضت أهميـتها نسبيّاً.. وأن هذا يؤدى إلى حدوث توترات أكثر من أى صراع مصالح، وتعتبر هذه العملية هى العامل الأول فى ما يسمى صراع الطبقات)[1].

**نظرية ميرل:**

وكذلك يذهب ميرل فى نظريتـه للتخلف الثقافى مذهبًا يكاد يشـبه ما ذهب إليه تالكوت بارسونز، إلا أن ميرل بدلا مـن جعلها مجريين، فإنه يجعل مـراحل التغير الناتج عن التـجديدات التكنولوجـية على ثلاث مـراحل. كل مرحلة تتـخلف وراء الأخرى فعنده (النظام الاقـتصادى عادة يشعر بالوطأة الأولى للتغـير الناتج من تقدم التكنولوجيا. هذه النظم هى الأنماط المنظمـة للعلاقات الاجتماعـية الموجودة لإنتاج وتوزيع السلع والخدمـات. فالتغـيرات الشاملة فى النـظم الاقتصاديـة تبعت سلسلة

(1) Ibid.: P. P. 510- 513.

التغيرات التكنولوجية والاجتماعية المعروفة باسم الثورة الصناعية -أساس صنع الحياة تحرك من الزراعة إلى المصنع ومن الريف إلى المدينة، وتغير حجم المشاريع الفردية وأصبح أسلوب جديد فى العمل والمال ضرورياً لتشغيل التجديدات التكنولوجية. ففى العالم الحديث المؤسسات الكبيرة هى مثل للتكيف البنائى لسلسلة طويلة من التغيرات التكنولوجية)[1]. ثم يأتى عنده بعد ذلك النظم الاجتماعية (إذ الأنماط المنظمة للعلاقات المشتملة على الأسرة والكنيسة والمدرسة والحكومة هى الثانية التى تشعر بوطأة التغير الاجتماعى. ذلك صادق خاصة ببناء النظام، وأقل صدقا للمفهوم أو مجموعة القيم، التى تتغير ببطء كثير)[2]. ثم المرحلة الثالثة أو العنصر الذى يشعر أخيراً بالتغير أى يكون المتخلف الأخير عنده هو القيم الاجتماعية. (فالقيم التى فى قلب النظم هى الأهداف التى من أجلها يكافح الناس، والنهايات التى يبحثون عنها، فالزواج بواحدة قيمة اجتماعية فى قلب الأسرة المسيحية، والحرية هى أساس النظم السياسية والاقتصادية، فمعظم القيم الأساسية تتجمع حول الأنماط النظامية تلك العناصر الأيديولوجية تتغير ببطء جداً)[3] ويختم ميرل هذا التصنيف بقوله (وهكذا العناصر فى مجتمع لا تتغير بنفس معدل السرعة)[4].

ولكن ميرل يعترض على أوجبرن فى أنه ليس كافيًا فقط القول إن مختلف عناصر المجتمع تتغير بمعدلات مختلفة، بل يرى أن توضح بعض العوامل التى تعطى النشأة لهذا الظرف، لأن مثل هذه المعرفة مهمة لفهم المشاكل الاجتماعية والضبط الاجتماعى، وتنشأ هذه العوامل لدرجة كبيرة، وإن لم تكن كلية، من طبيعة الشخصية، التى هى جزء من نتائج المجتمع والثقافة. وملخص العوامل التى أشار إليها ميرل هى (نزعة المحافظة على الشخصية الناجمة عن عمليات التنشئة الاجتماعية التى تكسب كل فرد اتجاهات وقيم وأهداف ومعايير مجتمعة، وأى تغيير يهدد أو يبدو أنه يهدد هذه القيم يصبح تهديداً للشخصية ذاتها. والعامل الثانى هو الاتجاهات نحو مختلف التغيرات فقد تكون هذه الاتجاهات تشجع التغيرات أو ترفضها، ويضرب لذلك مثلا بالمجتمع الأمريكى الذى يشجع

(1) Mirrell: op. cit., P. 471.
(2) Ibid. : P. 472.
(3) Ibid.: P. 472.
(4) Ibid.: P. 472.

التغـيرات فى الميدان التكنولوجى ويرفض التـجديدات فى النظام الاقتـصادى التى ينظر إليها من الشك إلى العدائية الشديدة. وإن هذا الاختلاف يساهم فى اختلاف معدل التغير بين العناصر المختلفـة. ثم يذكر أن العامل الثالث هو المصالح المكتسبة التى تحاول أن تؤخر التجديد الذى يهددها)[١] إلا أن ميرل فى حذر العالم العارف بشدة تعقد العملية الاجتماعية ينهى بحثه هذا بقوله (قد لخصنا عن عمد نمط التغير الاجتمـاعى الناشئ عن العوامل التكنولوجية. هذه العمليـة لا تحدث أبدًا فى مثل هذا النموذج المحكم، فالمجتمع هو معقد جداً حتى أن أى نمط لا يمكنه أن يصف الموقف الحادث. فالتغير الاجتماعى هو مفهوم ديناميكى ويتضمن مجالاً واسعًا من تعديلات المكانة والدور على مدار فترة من الزمن. ولهـذا تعطى كثير من العوامل المختلفة النشأة للتغير الاجتماعى حتى أنه من المستحيل عزل أى سبب مفرد أو كل العوامل المحيطة. ولقد ذكرنا فقط واحد من عديد النتائج العملية الممكنة التى تنشأ من تقديم تجديد تكنولوجى)[٢].

**نظرية ماكيفر:**

أما ماكيفر فإنه ينعى على استخدام مفهوم التخلف الثقافى فى معظم الدراسات الاجتماعية بدون تحليل مناسب مما أدى إلى خلط كثـير فى الكتابات الاجتماعية إذ قد استخدم المفهـوم (لكل أنواع اللاتوازن أو سوء التكيف الناشئ فى داخل عملية التغير الاجـتماعى. بدلا من تجديدها لتفاوت الفاعـلية داخل النسق نفسه)[٣]. بل أنه يعتـرض على معنى التـخلف عند أوجبرن الذى وصل إلـيه عن طريق قسـمة الثقافـة إلى مادى ولا مادى، وأن اللامادى تابع فى تغيره للمـادى، بقوله (عندما ننسب التخلف نحن نعنى أن شيئًـا ما يقع وراء أو يفشل فى المحافظة على الخطوة مع شىء آخر إذن ماذا يتخلف وراء ماذا؟)[٤] وإن مجرد توجيه هذا السؤال يستلزم الأمر (أن يكون لدينا مسـتوى للقياس ممكن التطبيق لكـل من المتخطى والمتخلف.

(1) Ibid.: P. 47.
(2) Ibid. : P. 47.
(3) Ibid.: P. 479.
(4) Maciver a Pege; op. cit., P. 573.

وحيث لا يكون متـاحًا مثل هذا المستوى لا يمكننـا الحديث بصواب عن تخلف. وحيـثما يفشل جـزء واحد أو ناحيـة واحدة من نسق إنتاجى فى الارتفـاع لدرجة كفاءة جزء آخر أو ناحـية أخرى، يكون اصطلاح تخلف لائق ومناسب، ولكن بما أن السؤال موضع البحث ليس من نوع الكفاءة المقـارنة، فاستعمال هذا الاصطلاح يصبح غامضًـا ومبهما، وربما يؤدى إلى متـضمنات خاطئة)[١]. ويرى ماكيفر أن حل هذه المشكلة يأتى عن طريق (التميـيز بين العوامل الثقافيـة والتكنولوجية ومن ثَمَّ يمكننا تحرير فروض التخلف من الخلط ونعطيها استعمالا أكثر ثراء)[٢].

ومن ثَمَّ اتجه ماكيفر إلى وضع تقسيم جديد يتفق مع نظريته. وأعطى هذه التقسيمات مفـاهيم جديدة تعـبر عن أنواع التخلف من ناحـية ومن ناحـية أخرى مـحددة لأنواع العلاقات بين أجـزاء التنظيم الاجتماعى والتغـير التكنولوجى فهو يقسـمها إلى تخلف تكنولوجى Technological Lage وحجر تكنولوجى Technological restraint.

ويعنى بالتخلف التكنولوجى (حيثمـا تفشل أى واحدة من الوظائف المتساندة فى داخل عملية تكنولوجية، تفشل فى إنجـاز أو حفظ درجة الفاعلية أو الكفاءة المطلوبة لتعاونها المنسجم مع الباقى، حتى أن الإنتـاجية لكل العمـلية تتعطـل أو تتـأخـر أو تتوقف عند هذه النقطة. ومثلا على ذلك هو الفشل المتكرر للإدارة لحفظ كفاءة كلية عندما تتسع شركة فى المجال، وخاصة عندما تصبح جزاء من ائتلاف -يعتمد مقياس التخلف التكنولوجى على قدرتنا فى قـياس الكفاءة النسبية لمختـلف العوامل المتبادلة القيام بالوظائف وكذلك لبيان فشل عامل معين فى المحافظة على السرعة)[٣].

ويقـصد مـاكيـفر بالحـجر التكنولوجـى، عندما تعـرقل أو تمنع التدبيـرات المرسومة لحمـاية بعض المصالح القائمة، تقديم أدوات أو أساليب أكـثر فاعلية وكفاءة أو الانتفاع بمنتجات أكثر كفاءة. ويميز ماكيفر أنواعًا مختلفة من الحجر التكنولوجى، وهى:

١- حجر تحدده المصـالح البيروقراطية، هنا قوة القصـور الـذاتى، والـتقاليد، أو مقاومة نظام قائم لطرق أو أساليب فنية أكثر كفاءة.

(1) Ibid.: P. 575.
(2) Ibid.: P. 575.
(3) Ibid.: P. 576.

٢- حجر تحدده المصالح الاقتصادية المحصنة عندما تواجه تهديدًا لما تحصل عليه من أرباح ومميـزات أخرى، ومن ثَمَّ تعارض الاستـغلال للعمـليات الجـديـدة، أو المناهج الجديدة، وهو يختلف عن النمط الأول فى أن المعـارضة تنبع بصفة خاصة عن الاعتبارات الاقتصادية.

٣- حجـر تحدده المصالح الثـقافية، هنا الخط الـرئيسى لمعارضة الـنمو التكنولوجى تحدده تقـاليد أو معاييـر القادة والجماعـات والمجتمعـات أو اعتبارات أخـلاقية خاصة أو مـذهبية وهنا يميـز ماكيفر بين نمطين، نمط فـيه ثقافة المجـتمع تقاوم التجديـد التكنولوجى، وثقافة أخرى تكون تقـاليدها تشجع التجـديد. ويفرق أيضًا ماكيفر فى النمط الأول الذى لا يشجع على التـجديد أنواعًا فرعية أخرى تذهب من التطرف فـى المقاومـة -حـيث تكون الثـقـافة مـتـزاوجـة مع نسق تكنولوجى مخـتلفًا تمامًا، ثم يفـرض من الخارج على هذا المجتمع تكنولوجـيا جديدة، وهكذا يحدث تدميـر الوسط الذى تعبر ثقافة المجتـمع عن نفسها من خلاله -إلى المقاومة اليسيرة حيث تكون الثـقافة ذات مستوى أعلى ولديها قدرة على التميز بين النسق التكنولوجى والتقاليد والمعايير والقيم، وتكون التجديدات قدمـتها حـكومة نفس المجتـمع، وهنا تكون الوطأة أقل والنمط الثـقافى الذى تشجع ثقافته على التجديد، يكون لديه استعدادًا للمواءمة مع التجديد.

٤- ثم يقدم مـاكيـفر نمطًا آخر تحت اسم الـصدام الثقـافى وهو لا يقصـد به الصدام الثقافى حـيث تحدث الصراعات المذهبـية والأيديولوجية، ولكن يقـصد به صراع القيم والمذاهب المتصارعة أو أساليب الحـياة عندما تحتك فى داخل نفس المجتمع. فالخوف من تكنولـوجيا غريبة هو ليس ببـساطة خوفًا من أنها سـوف تقلب القيم القديمـة، إنه أيضًا خـوف من أن التكنولوجيـا الغريبة سـوف تقدم قيـما غـريبة ومستويات وأهداف مختلفة. أى أن المقصود بهذا المفهوم هو الصراع الذى يحدث داخل مجـتمع مـا بين نمطين ثقافـيين كـاملين كل منهمـا يحيط بأسلـوب كامل للحياة، أحدهما ثقافة المجـتمع الأصلية والآخر جلب أو فرض عليه من الخارج، وتزيد حدة الصراع إذا كانت الثقافة الأصلية متحدة مع الجماعة السائدة[1].

(1) Ibid.: P. P. 576- 580.

## نقد نظرية التخلف الثقافى

وهكذا يتبين من العرض السابق للدراسات التى دارت حول مسألة التخلف الثقافى أن هذه المسألة ذات شقين. الأول فيما يختص بمفهوم التخلف نفسه كما صاغه أوجبرن من أن العناصر الثقافية اللامادية تتخلف وراء العناصر المادية، ووضح أن علماء الاجتماع قد اختلفوا حول هذه المسألة، فبعضهم قرر بأنه لايمكن الادعاء بأن العناصر اللامادية تتخلف وراء العناصر المادية، وبعضهم أيد أوجبرن فيما ذهب إليه، وآخرون لم يرفضوا الفكرة ولم يؤيدوها. ولكن تركوا موضوع المساجلة حول مفهوم التخلف من حيث أسبقية وجوده على وجوه من الثقافة، إلى محاولة توضيح التأثيرات الاجتماعية التى تكابدها النظم الاجتماعية نتيجة التغير التكنولوجى، وهى الشق الثانى من المسألة، وحول هذه النقطة أيضا اختلف علماء الاجتماع، فمنهم من حاول إبراز أن النظم تختلف فى أسبقيتها فى التأثير بعوامل التغير التكنولوجى وأن أقربها إلى التغير هى أكثرها ارتباطًا بالعناصر التكنولوجية، مشايعين فى ذلك أوجبرن، وأعادوا بذلك إلى الأذهان نظرية الانتشار فى دوائر وأن أكثر المناطق تأثرًا هى المنطقة المباشرة لمركز التغير، وبعضهم ابتعد عن هذه الفكرة وآثر الأمان العلمى ووضح آثار التغير فى النظم الاجتماعية دون التعرض لمسألة الارتباط وشدته بالعناصر التكنولوجية، ولكن نظروا إلى المسألة من زاوية أخرى وهى مدى قدرة النظم الاجتماعية على المقاومة ورتبوا النظم حسب شدة مقاومتها، وآخرون تركوا كل هذا وذهبوا إلى محاولة وضع مفاهيم جديدة تشرح عملية التأثير الاجتماعى وعلاقتها بعمليات المقاومة المنبعثة من النظم الاجتماعية.

وفى الحقيقة أن مفهوم التخلف الثقافى كما صاغة أوجبرن هو صادق ولكن بالنسبة لمكان معين وزمان وبعملية معينة وهو التغير التكنولوجى فى المجتمع الأمريكى. حيث التغيرات التكنولوجية سريعة جداً والنظم الاجتماعية بطيئة جداً، كما وضح ذلك بارنز فى دراسته الممتعة عن النظم الاجتماعية الأمريكية وتخلفها،

ومن ثَمَّ فإن مفهـموم التخلف الثقافى إذا درس من الناحيـة العلمية، بمعنى، على أساس أنه نظرية اجـتماعيـة يمكن أن تصدق كقانون اجـتماعى فإن الأمـر يختلف تمامًـا، إذ أنه لا يمكن الادعاء بأن العناصـر اللامادية تتـخلف دائمًا وراء العنـاصر المادية من الثقافية. إذ أن هذا الأمر لا يصدق على المجتمعات التى تجرى فيها الآن تغيرات اجتـماعية جذرية فى بنائها الاجتمـاعى نتيجة للحركات الاجتـماعية التى أدت إلى إزالة النظم الاجتـماعية القـديمة وأحلت محلها نظمًـا أخرى، ثم جلبت التكنولوجيـا إلى تلك المجتمعات بـعد ذلك استجابة لهـذه النظم الجديدة، أى أن التغير فى النظم الاجتماعية ووجوه الثقافة اللامادية كان سببًا فى التغير التكنولوجى فى تلك المجتمعات .

وكذلك عندما قرر أوجبرن أن العناصر اللامادية تتغير متأثرة بالتغير التكنولوجى لم يدرس المسألة إلا من جانب واحد ولم يعطها النظرة الشاملة بمعنى «أن أوجبرن توفر على دراسـة تأثيرات التكنولوجى على وجوه الثـقافة اللامادية تتـخلف دائمًا وراء العناصر المادية من الثقـافة، إذ أن هذا الأمر لا يصدق على المجتـمعات التى تجرى فيها الآن تغيـرات اجتماعية جذرية فى بنائها تعرض لهـا عرضا أرجعها إلى التراكم التكنولوجى ولم يتخط هذا إلى دراسـة العوامل التى أدت إلى هذا التراكم التكنولوجى، وواضح أن وراء هذا التراكم التكنولوجى عمليات اجتماعية هى التى أدت إلى ذلك التراكم. والغريب أن أوجبرن نفسه قد كرر فى أكثر من مقال له أن الحاجة أم الاختراع، والحاجة هنا ما هى إلا قوى اجتماعية تعمل على هذا التراكم التكنولوجى.

وأكثر من ذلك أنه قـرر «ليس هناك شىء أصلى إذا ألغيت مسـألة الدرجة فأى تغير يمكن أن يختار قدر وضعه شىء آخر فى حركة، والذى كان أيضا فى حركة، وهكذا حتى نعـود إلى مايسمى الأسـباب اللانهائية، بالمثل بـالنسبة للتغـيرات فى التراث الاجتماعى ككل. لا يمكن إثبات الأسبقية سواء للثقافة المادية أو اللامادية، لأن التغـيرات فى الثقـافة اللامادية ربما تكـون متأثرة بواسطة تغـيرات فى الثقـافة المادية، التى كانـت من قبل تعزى إلى تغـيرات فى الثقـافة اللامـادية، التى كانت

سابقًا تعزى إلى تغيرات فى الثقافة المادية، وهكذا. فعندما كل أجزاء الثقافة المتداخلة العلاقات تكون فى حركة وكل جزء يباشر قوة على أجزاء أخرى، لايمكن تعيين مكان أصل الحركة»[1]. ولكنه يعود فيقول فى مكان آخر «واضح أن الظروف الاجتماعية تمهد للاختراعات الميكانيكية، وأيضا الاختراعات الميكانيكية تسبب تغيرات فى الظروف الاجتماعية. ولكن من المرغوب فيه معرفة أى التتابع أكثر عمومية، لم يؤسس بعد تعميمًا شاملاً فى هذه النقطة، ولكنه فى الوقت الحاضر فى العالم الحديث يبدو أنه أسهل وجود بيان عن تكنولوجيا تسبب تغيرات فى الظروف الاجتماعية. ومن ثَمَّ نحن نميل لتفضيل الفرض ذى الأهمية الكبرى وهو أن تتابع التكنولوجيا يسبب التغيرات الاجتماعية»[2].

ومن ذلك يتضح أن أوجبرن ونمكون عندما يتحدثان عن العالم الحديث هما يربطان حديثهما بزمان معين ومكان معين، هو المجتمع الأمريكى بعد الاستقلال. إذا لو اتجه أوجبرن ومن تبعه من العلماء إلى أوربا التى كانت المصدر الأول للتراكم التكنولوجى فى العالم الحديث لتبين لهم أنه لولا حركة اجتماعية ضخمة عبارة عن تغير كبير فى وجوه الثقافة اللامادية، وهى تلك الأفكار والقوى الاجتماعية التى عملت على خلخلة قبضة الكنيسة وضبطها للنظم الاجتماعية والعقلية فى أوربا. ففى الحقيقة أن «نموا دقيقًا وهامّاً فى التاريخ الاجتماعى للمجتمعات الغربية، هو ماسهل إلى حد كبير التغيرات التكنولوجية والتنظيمية والأيديولوجية، التى ميزت المجتمع الحديث من مجتمع القرون الوسطى، هو التقلص التدريجى فى دور الأيديولوجية الكنسية وزيادة فى الأيديولوجية الدنيوية»[3].

وكذلك أخطأ أوجبرن ومن شايعه فى اعتبار أن المجتمعات البدائية التى تكابد تغيرات اجتماعية شديدة وسريعة نتيجة لوطأة التغير التكنولوجى الذى جلب إليها وفرض عليها فرضًا . إذ أن أوجبرن كان واقعا تحت وطأة القهر الأيديولوجى

(1) Ogburn ahd Nimkoff: "H.B. of Sociology" op. cit., p.57.

(2) Ibid. :p. 577.

(3)La piere. Richard : oP. cit., p. 304.

وفكرة قبلية كونها عن المجتمع الأمريكى، وكذلك استهواء رؤية الآثار الاجتماعية لوطأة التغير التكنولوجى دون النظـر إلى العملية الديناميكية التى يتميز بـها التغير الاجتماعى نظرة شـاملة. إذ أنه ومن شايعه لم يتبينوا أن تلك المجتمـعات البدائية هى أولاً وقعت تحت وطأة الاسـتعمـار، والاستعـمار يعنى أولاً تغـيراً فى النظام السيـاسى فى تلك المناطق أى أولاً تغيرا فى أحـد وجوه الثقافـة اللامادية، وإلالما أتيح لهـذه العناصر التكنولـوجيـة أن تفرض عليـهم، ولوكانت قـدمت لهم دون مساندة النظام السيـاسى المتمثل فى الحكومة المستعمرة، لاتخـذ التغير شكلاً آخر، أى أنه حتى فى هذه المجتمعات ابتدأ التغير أولاً فى الوجوه اللامادية من الثقافة.

ولو نظر أوجبـرن ومن تبعـه إلى هذه المجتمـعات من ناحيـة أسبـاب التخلف الثقافى لوجدها تخـتلف تمامًا عن أسبابها فى المجتمعـات الحديثة ولأفصحت عن طبيعة العملية الاجتماعية، فى المجتمعات الحديثة «المجتمعات الرأسمالية» فى هذه المجتمعات يكون التخلف فى عناصر الثقافة اللامادية هو نتيجة التغير السريع الذى يطرأ على التكنولوجيـا وأساليبها وعلـى التنظيم الاقتصادى ومؤسـساته ونمو العلم وأساليـبه الفنية والتطبـيقيـة مع بطء نسبى فى عناصـر الثقافـة اللامادية فى نفس المركب الثقافى، بينما التفاوت فى المجتمعات البدائية ينشأ عن التعارض بين مركب ثقافى بما فيـه العناصر المادية الذى فرض عليهم، ومركبـهم الثقافى، أو بين النظم الاجتماعية بما فـيها النظام الاقتصادى وتكنولوجية ونظم المجتمـعات البدائية، فهو نوع من الصدام الثـقافى،ليس نوعًـا من التخلف بين عناصـر مواد ثقافـة واحد، جانب منها يتخلف وراء الجانب الآخركمـا هو فى مفهوم أوجبرن ومن شايعه وإنما يمكن النظر على أنه نوع من انعدام التوازن الجذرى، فالمجـتمع البدائى قبل وقوعه تحت الاستعمار كانت العلاقات الاجتماعية فـيه تؤلف نظمًا اجتماعية متجانسة بل وشديدة التـرابط أو بمعنى آخر مـركبًا ثقـافيّـاً متكاملاً يشـيع فيـه التوازن. ولكن الاستـعمار يأتى أولاً بتـغيير فى النظام الـسياسى أى يفقـد المجتمع حـرية العمل والتفكير وفـقًا لنظمه ومعـتقداته. ومن ثَمَّ يحدث انعدام الـتوازن ويصبح المركب الثـقافى غـير مـنسجم ولا مـتسق، وإنمـا تتصـارع فيـه قـوى التحكم والضـبط الاستعمارى مع قوى الضبط الاجتماعى الأصلية، بحيث يصبح الصراع بين قانون

استعمارى مفروض ويباشر تنفيذه المستعمر، وقيم المجتمع الأصلى، أى بين أسلوب فى الحياة وأسلوب آخر. فهو تعارض جذرى ولا يشبه على الإطلاق ذلك الذى يحدث فى المجتمعات الغربية نتيجة التغيرات التكنولوجية دون التعرض للمركب الثقافى ككل، بل هو تعارض فرعى بين متغيرات فرعية وليس بين أسس البناء الاجتماعى، الذى أيضا قد يتضمن قوى متعارضة لكنها عادة تكون فى حالة اتساق وانسجام أو فى حالة توازن، وهذا ما يسمح فى المجتمعات الغربية بالتغيرات التكنولوجية وآثارها الاجتماعية دون إحداث أزمات مدمرة للنظم الاجتماعية، وخاصة أن تلك المجتمعات قد جهزت ثقافتها بعرف وتقاليد عالية التشجيع للتغيرات فى المجال التكنولوجى، وهذا يعتبر أحد عوامل الاتساق والانسجام للقوى المتعارضة فى تلك الثقافات.

والشق الثانى الذى اختلف حوله علماء الاجتماع فى مسألة التخلف الثقافى هو اختلاف معدلات السرعة التى تتغير بها مختلف وجوه الثقافة أو مختلف النظم الاجتماعية أو مادرس آخرون من ناحية اختلاف درجة تأثر عناصر الثقافة المختلفة أو مختلف النظم الاجتماعية بالتغير التكنولوجى. وفى الحقيقة أن هذه المسألة تدور حول الظروف الحاكمة للتغير، أو العوامل الاجتماعية الى تتدخل فى عملية التغير، ليس التكنولوجى فقط، بل أى عملية من عمليات التغير الاجتماعى. وهو ما يجب أن يسميه بعض علماء الاجتماع بتسهيلات أو عوائق التغير فى المجتمع أوما يذهب إليه علماء الأنثروبولوجيا فيطلقون عليه اسم عوامل القبول أو الرفض.

وتدور هذه المسألة حول نقطتين، الأولى هى اتجاه المجتمع نحو التغير نفسه من حيث التشجيع عليه أو مقاومته، أو فى كلمات أخرى قيم وتقاليد ومعتقدات وعادات المجتمع أو ما يطلق عليه أوجبرن ومن يشايعة بالعناصر اللامادية، أو ما يسميه آخرون بأيديولوجية المجتمع واتجاهاتها نحو التغير. والنقطة الثانية فى هذا المبحث هى طبيعة النظم الاجتماعية المؤسسة فى علاقتها بعملية التغير من حيث التسهيل أو المقاومة، ويتعلق بهذه النقطة الممارسون للنظم وهى الجماعات

المتفاعلة داخل المجتمع، واتجاهات كل جماعة نحو عملية التغير المقدمة ومدى تأثيرها على مكانه وأدوار كل جماعة من حيث القوة والرفعة أو التدهور والتهديد لمراكزها، أو ما يحب بعض علماء الاجتماع تسميته بظاهرة المصالح المكتسبة.

النقطة الأولى وهى اتجاه المجتمع نحو التغير من حيث قبول أو رفض أوتسهيل وإعاقة عملية التغير، تكمن فى أن كثيراً من المجتمعات قد هيأتها ثقافتها اللامادية أو قيمها وتقاليدها وعاداتها وأيديولوجيتها لقبول التغير، وأخرى هيأتها لرفض التغير. «فأهمية الميول الاجتماعية فى تحديد الإنجازات الحالية لا بد وأن يؤكد عليها بصفة خاصة من بين هذه الميول سوف يكون الميل نحو التغير الاجتماعى نفسه، فالمقاومة أو منع التغير الاجتماعى قد يكون قيمة عظيمة فى بعض الثقافات. بينما فى مجتمعات أخرى يشجع التجديد ويكافأ ويشرف»[1].

فعلماء الاجتماع وخاصة الأنثروبولوجيون ممن يهتمون بدراسة البناء الاجتماعى يذهبون إلى أن البناء الاجتماعى يتميز بالاستقرار النسبى وأن لديه القدرة على الاستمرار فى الوجود إلا أن الأبنية الاجتماعية تختلف من حيث درجة المرونة والجمود التى تتصف بها، وأن التغير الاجتماعى الذى يحدث فى هذه الأبنية يتوقف على درجة مرونة وجمود البناء فما عملية التغير الاجتماعى إلا تفاعل لهاتين الخاصتين أو صراع بينهما على الإبقاء أو التغير، ومن ثَمَّ يتوقف التغير الاجتماعى فى تلك الأبنية الاجتماعية على العناصر أو القوى الاجتماعية التى تتيح لخاصية دون الأخرى التفوق النسبى. وأن الذى يجعل لدى البناء الاجتماعى القدرة على التغير هى خاصية المرونة، والقوى الاجتماعية التى تتيح لهذه الخاصية التفوق النسبى تكمن فى أن هناك بعض المجتمعات قيمها وعاداتها وتقاليدها هى دائمًا فى حالة توقع للتغيرات.

وما التوقع إلا اعتقادًا مشعوراً به بأن تغيراً ما سوف يحدث، أى أن ثقافة مثل ذلك المجتمع تكون مفتوحة للتغيرات، أو فى كلمات أخرى أن المناخ الاجتماعى يشجع على استقبال التغيرات، فمثلاً «المناخ الاجتماعى للاختراع فى مجتمعنا هو يعجل بهذه التغيرات التكنولوجية التى ينظر إليها على أنها مرغوبة، طالما أنها

(1) Lundburg and others : "Sociology" op. cit., p.715.

تبدو أنها تجعل الحياة أسهل وأغنى وأكثر إشباعًا فيقابل المجدد فى هذه الحقول بالتقدير وتتوج مجهوداته بمكافآت مالية فى التكنولوجيا والعلم التطبيقى هناك جو من القبول» [١]. ولكن هذا القبول ليس متروكًا بلا حدود «فتوقعات التغير دائما تضع صورًا محددة على عملياتها يتوقع التغير فقط بين حدود معينة»[٢]. كما أنه ليس متماثلا أو بدرجة واحدة عند كل المجتمعات، فهناك مجتمعات يكون القبول مسموحًا به فى بعض وجوه الثقافة دون الأخرى، كما تختلف درجة القبول فى تلك الوجوه المسموح بها باختلاف المجتمعات، أو قد يكون التغير مقبولا ومسموحًا به فى كل أوجه الثقافة فى مجتمعات أخرى. ففى المجتمعات ذات الثقافة الراقية «هناك تقليد طويل من توقع التغير فى المخترعات التكنولوجية التى تعمل على إثراء الحياة البشرية»[٣].

وكذلك التغير تختلف درجات قبوله باختلاف وجوه الثقافة «بعكس الاستقبال التقليدى الذى أعطى للاختراعات التكنولوجية اختراع دين جديد أو نظام أسرة أوأيديولوجية اقتصادية، يقابل باتجاهات تبتدئ من الشك إلى العدائية السافرة»[٤].

ويليه فى الدرجة الحقل الذى يقع فيه التغير التكنولوجى ثم النظم الشديدة الترابط بالتكنولوجيا، ولكن أيديولوجية المجتمع الأمريكى تقف حائلاً أمام قبول التغير فى النظم الاجتماعية، كما وضح بارنز فى حديثه عن تخلف النظم الاجتماعية فى ذلك المجتمع، إذ أن تقاليده وقيمه وعرفه تقف حائلاً دون مجرد التفكير فى التغير فى هذه الجوانب من الثقافة ويعبر عن ذلك سمنر بقوله: «هناك من يريدون مناقشة الزواج المزدوج.. فشلوا فى الحصول على من يسمح لهم بذلك. والبعض الآخر يريد مناقشة الملكية. وبالرغم من أن هناك كتابات نشطة فى هذا الموضوع فلا أحد يريد مناقشتة. الزواج والملكية هم فى المعايير. .الشىء الذى يلاحظ فى كل هذه الحالات أن الجماهير تعارض كل مناقشة ضد المعايير»[٥]. أى أن المجتمع الأمريكى ليس فيه توقعًا للتغير فى هذه الوجود من الثقافة.

(1) Mirrill: op. cit., P.474.

(2) Barnett: op. cit. P. 57.

(3) Ibid: p.313.

(4) Mirrill: op.cit. P.475.

(5) Sumner: op.cit., 75-77

وفى الناحية المقابلة هناك مـجتمعات توقع التغير فيـها أمر مطلق ومباح فى كل وجوه الثقافـة، فمثل هذه المجتمعات يتـميز بناؤها الاجتماعى بمرونة عـالية لتقبل التغيرات. .«فجـماعة النفاجو Navago يتوقعون نموات جـديدة فى ثقافتهم، فى تاريخهم. .فـهم يرحبون بالتغـير ويقبلونه على أنه تكـيف حقيقى للعـالم المحيط بهم، وكذلك الساموانز Sumoans من المتوقـعين للتغيرات ولكن بطريقـة تختلف عن النفاجو، فهم يتـوقعون أن كل فرد بينهم يتحد مع كل شىء يفـعله، والتقليد شىء مؤسف، فكل فرد له طريقـته فى لبسه وفى رقصه وفى بناء مـسكنه، فتوقع الانحراف يمتد حتى إلى الدين والتنظيم السيـاسى لكل من الفرد والقرية، فالقاعدة هى التجديد»[١]. بل هناك مجـتمعـات بلغت درجة توقع التغـير فيـها إلى أعلى مستـوياتها، أى أن ثقافتها قـد جهزت ذلك المجتمع للتـوائم مع أى تغير وفى أى وجه من وجوه الثقافة مثل جماعة البالوانز Paluans «يتوقعون التغير فى ثقافتهم، هذا الاتجاه منجسم مع تاريخهم. فالظاهر أنهم كانوا دائمًا غيـر مستقرين سياسيّاً، والهزيمة ومعاناتها ليست شيئًا جـديدًا بالنسبة لهم، فمنذ اكتشف الجزيرة الأوربيون فإن شعبها قد أخذ سيادة الغرباء عليهم كأمر طبيعى وأنه حقّاً خاصّاً بالمنتصر.

فهم تفلسفـوا حول التغيرات التى قـدمها الألمان واليابانيـون والأمريكيون، بل بعضهم يسأل من التالى»[٢].

كل هذه الحالات تبين أن التغـيرات التى تتمشى مع المعايير من السـهل إحداثها «لكن التغيرات التـى تعارض المعايير تتطلب مجهودًا طويـلاً وصبرًا إذا كانت ممكنة كلية»[٣]، من ثَمَّ فالمعايير تشكل التغير بلونها وتحدد منذ اللحظة الأولى المقبول منه والمرفوض. وهكذا فأيديولوجية أى مجتمع هى«جزء حيوى من الحياة الاجتماعية وبتولـيفهـا مع العوامل الأخـرى، فإنهـا إما لتـبنى وتسهل التـغيـر فى النسق الاجتماعى أو لا تشجع وتعارض التغير»[٤]. فالفلسفة الاجتماعية لأى مجتمع

(1) Barnett: op.cit. p. 56-57.

(2) Ibid, p. 99.

(3) Sumner: op.cit., P.94.

(4) Le piere: op.cit., p.263.

ذات تأثير بالغ فى قبوله أو رفضه لنوع معين من التغيرات إذ أن تلك الفلسفات الاجتماعية ماهى إلا التصورات الفكرية لذلك المجتمع سواء عن علاقة أعضائه ببعض أو علاقتهم بالبيئة الطبيعية. ولما كان أى تجديد لا يقفز من لا شىء، إنما هو ينشأ فقط بين تلك الأفكار وأن الأفكار هى التى ألفت بين عناصره، فطالما أن التجديد منبعث من خلال الأفكار فهى إذن التى تشكل مادته الأولى، ومن ثَمَّ فهى تحدد منذ اللحظة الأولى مجاله وأسلوبه.

ولا يمكن النظر إلى هذه الفلسفات الاجتماعية أو الأيديولوجيات كعوامل ثابته لأنهم لا ينشئون أنفسهم من لا شىء ليحدثوا آثارهم. كما أن آثارهم تتغير بتغير محتوياتهم، فمحتوى الأيديولوجية فى المجتمعات الأوربية فى القرون الوسطى التى كانت تقوم على الأفكار الدينية ذات القداسة والتحديم الشديد منعت تلك المجتمعات زمناً طويلاً من التفكير فى مواضيع معينة، أو بمعنى آخر من محاولة التوليف بين عناصر الثقافة توليفة جديدة غير التى أتاحتها الكنيسة. ومن ثَمَّ كانت هذه الفلسفات الاجتماعية عائقًا وحائلاً دون التغير السريع فى تلك الحقبة، ولكن عندما ابتدأت الأفكار القائمة على أساس من التفكير العقلى والتحرر من الحجر الكنسى، أو بمعنى آخر الأيديولوجيات الداعية إلى التجديد وحرية الحركة نحو التوليف بين عناصر الثقافة، فإن تحول وتغير محتوى الأيديولوجية الأوربية هيأت المناخ الاجتماعى للتغير. إذا أن الفرق بين الأيديولوجية الكنسية القائمة على جزاءات صارمة وممارسين لا يقبلون أى تفسير إلا ماتركه الأسلاف من القساوسة. وبين الأيديولوجية الدنيوية التى تجعل مواد الثقافة أيا كانت خاضعة للشرح والتفسير لكل فرد عن طريق العقل والتجريب. إذ «تتضمن الأيديولوجية العلمانية مفاهيم قابلة للاختبار كلية، ولهذا الأيديولوجية العلمانية يمكن أن تتغير كنتيجة للخبرات التجريبية. فطالما يعتقد الناس حقّاً أن ملوكهم ملوكًا بالإرادة الإلهية ومرسمين إلهيا ولا يمكنهم فعل الخطأ، سوف لا يرغبون فى الخروج عن هذه القاعدة مهما كانت الأدلة التى تقدمها تجاربهم الشخصية مع حكمهم، ولكن عندما يصبح الناس يعتقدون أن

حكومتهم من صنع أنفسهم أو أجدادهم سوف ينظرون إلى أعمالها نظرة المحاسب بل وقد يعملون ضدها»[1].

كما أن الأيديولوجية الدنيوية نوعان ومن ثَمَّ يختلف تأثيرهما على التغير فلقد ذكر أوجبرن أن هناك نوعين من الأيديولوجية، أحدهما خيالية وهى تصدر عن التطلعات وآمال الإنسان ومخاوفه أو مشاعر أخرى، وسمى هذه الأفكار بالمعتقدات، وأنها تحتوى أفكارًا لا تتعلق عن قرب بالحقائق، ورغم ذلك لها تأثيرها، فهى تتحكم فى عملية التغير، وضرب مثلاً لذلك بفكرة الجنس فى الأيديولوجية النازية التى لم يكن لها أساس حقيقى سواء بيولوجى أو أنثروبولوجى ورغم هذا لعبت دورًا هامّاً فى بناء اقتصاد مكتفى ذاتيا فى السلع المادية، وكذلك الأيديولوجية الماركسية وتأثيرها على التنظيم الاجتماعى فى الاتحاد السوفييتى. كما أن هناك أيديولوجية تتميز بخليط من أفكار الحقيقة والخيال ومثل لذلك بفكرة: دعه يعمل. وقرر أن العالم المادى يتأثر أكثر بواسطة الأفكار الواقعية عن تأثره بالمعتقدات. فالثقافة المادية لا تلين بسهولة للأفكار من النوع الخيالى»[2].

وهكذا فطالما يعتقد مجتمع ما فى أن أحد أوجه الثقافة لا يجوز فيه التجديد إما بسبب العرف أو التقاليد أو القيم أو الأيديولوجية، يصبح تغير هذا الوجه من الثقافة بطيئًا جداً.

وليس معنى هذا أن هذه المعتقدات أو القيم أو الأيديولوجيات هى قوالب جامدة غير قابلة للتجديد بل هى أيضا تجرى عليها عملية التغير. ومن ثَمَّ فإن القيم التى تشجع التغير تكون هى ذاتها متأثرة بهذا التغير، بمعنى أنه كلما كانت القيم من النوع المشجع على التغير تصبح هى ذاتها أسرع تغيرًا من تلك التى لاتشجع التغير، فهى كما تقف حائلاً دون التغير لا تتغير هى. وهكذا يصاب المجتمع بالجمود أو المرونة نتيجة لما فيه من قيم ومعتقدات ومعايير. وفى الحقيقة إن هذا المجال من المجتمع أو الثقافة هو أشد المناطق مقاومة للتغير، ومن ثَمَّ أقلها

(1) Ibid.:p.304.

(2)Ogburn and Nimkoff,: op. cit., p.p. 578-581.

تأثرًا بالتغيرات الاجتماعية أو التكنولوجية،إذ أن هذه العناصر لها جلالها وقدسيتها التى اكتسبتها من كونها أتت إلينا من الماضى وغرست فينا وتوحدت مع ذواتنا أثناء عملية التنشئة الاجتماعية. «فلقد أتت إلينا المعايير من الماضى ولقد ولد كل فرد بينها. وطالما أنه ولد فى جوها فهو لا يستطيع أن يضيق عليها أو يفقدها، ومن ثَمَّ يزعن كل فرد لتأثير المعايير وتشكله قبل أن تكون له القدرة على فحصها عقلياً»(١).

وليس معنى هذا أنها لا تحمل فى طياتها الأسباب العقلية لرسوخها ولكن بالعكس «هى تتضمن فى ذاتها تبريراتها الذاتية بواسطة التقاليد والفائدة والرغبة وتؤيد بجزاءات خفية، وهى ليست منبهة للفكر بل على العكس، فقد تم صنع التفكير وأصبح منغرسًا فى المعايير. وهى لا تحتوى إطلاقًا أى تجهيز لتغيير ذاتها فهى ليست أسئلة ولكنها إجابات لمشاكل الحياة فهى تضع نفسها كشىء نهائى وغير متغير لأنها تقدم إجابات معطاة على أنها صدق»(٢).

وهكذا ينمو الإنسان فى مجتمع معين ذا عرف وتقاليد وقيم معينة، هذا النمو الواقع تحت تأثير وفى ظل هذه العناصر يشكل أسلوب أعضاء المجتمع فى التفكير والعمل، ومن ثَمَّ تصبح قوالب ذات صلابة، ولهذا ينظر أعضاء المجتمع لمواد الثقافة وما يطرأ عليها من تغير فى أساليب منمطة قد هيئتها تلك الأنماط وكونت منها فلسفة عن الحياة، تلك هى التصورات الفكرية التى يواجه المجتمع بها التغيرات، ومن ثَمَّ فإن كانت التغيرات تتفق مع تلك الفلسفة فإنه يسمح بها، وتلك التغيرات التى تتعارض معها تقاومها وتكبتها من ناحية، ومن ناحية أخرى يكون تأثرها هى بالتغير يكاد لا يذكر، أى أن هناك تناسبًا طردياً بين مقاومة المعتقدات والقيم وبين شدة تأثرها بالتغيرات، «ولهذا يعتبر التغير تغلبًا على المقاومة، إذ أن عملية التغير طالما أنها تتعدى الأنماط المنتظمة للفعل والعلاقة، لهذا: التغير ليس أبدا مجرد تحول للأنماط ولكن تحولاً بواسطة التغلب على المقاومة»(٣).

---

(1) Sumner. op. cit., p.76.

(2) Ibid: p.76.

(3) persons: "Social System" op. cit., P. 491.

وذلك هو السبب فى أن التغير التكنولوجى أصبح سريعًا فى الثقافات الراقية حيث إن المحتوى الثقافى ليس فيه مقاومة لهذه التغيرات، إذ أن قيمته وأيديولوجيته سوف تسمح مباشرة بنجاح التغير فى المحتوى الإدراكى للجزء الخاص بها من الثقافة، والعكس صحيح، بمعنى أن شدة المقاومة التى تقابل التغيرات فى مجال النظم الاجتماعية فى المجتمع الأمريكى مثلاً تسبب عدم قدرة التغير على التغلب على المقاومة المتضمنة فى المحتوى الثقافى للمجتمع.

وبالمثل إذا كانت عناصر الثقافة شديدة الترابط وكان الإبدال جذريّاً، فإن المقاومة تبلغ أعلى مراحلها، وتخف حدتها إذا كان الإبدال سطحيّاً. كما يحدث عندما يراد إدخال فى ثقافة شديدة الترابط، عنصر من ثقافة أخرى تختلف عنها جذريّاً أى ذات قيم وعادات وتقاليد متعارضة تمامًا، إذ أن العنصر الثقافى المراد إدخاله، هو فى ثقافته الأصلية يشكل حالة من التوازن والانسجام والتكيف مع بقية عناصرها، فإذا نقل إلى الثقافة المتعارضة فهو بالتالى يكون متعارضًا مع عناصرها ويشكل حالة من اللاتوازن وسوء التكيف، ومن ثَمَّ تشتد المقاومة لإخراج العنصر المحدث للاتوازن لإعادة اللاتوازن إلى ما كان عليه، أو مساندة العنصر الدخيل بقوة كبيرة تمكنه من التغلب على المقاومة لإحداث تغيرات جذرية فى المحتوى الثقافى لقبول التغير نفسه.

ذلك يشبه ما حدث فى المجتمعات البدائية نسبيّاً التى وقعت تحت سيطرة الاستعمار الأوربى، خاصة إذا كانت ثقافة المجتمع المقهور من النوع الذى مناخه الاجتماعى لا يهيئ لقبول التغيرات، ومن ثَمَّ «فالتغير يقبل واقعيّاً ولكن بمعنى القهر، فبعض الناس يقبلون الذى لا يمكن تجنبه بيأس، والبعض يقاسون فى صمت والبعض فى مرارة، حقيقة إن بعض الناس يتوقعون التغير ولكن لايرحبون به، هذا لا يعنى أنهم تحت رحمة القوى الاجتماعية التى ليس لهم سلطان عليها، إنما يعنى هذا أنهم تحت رحمة أناس آخرين ذوى عقائد وأفكار عكس أفكارهم وعقائدهم»[1]. وذلك ما يطلق عليه بعض العلماء «التكيف

(1) Barnett. op. cit., P. 50.

الثـقافى الغـذائى Hostile acculturation»[1]. حـيث تكون عناصـر الثـقافـة المفروضـة متعارضة جـذريّاً مع عناصر الثقـافة المفروضة عليـها، ومن ثَمَّ يعنى التغير فى تلك المجتمعات التغلب علـى مراكز المقاومة فى المحتوى الثقافى لتلك المجتمعات أى قـيمهم وعاداتهم وتقاليدهم ومعـاييرهم، ومن هنا تتدهور القيم المتوارثة وتتفكك العـلاقات الاجتماعية الـتقليدية، ويصبح المجتمع غـير متوازن ولا منسجم إذ أن القوى التى كانت تعطيه تماسكه قد قهرت.

وتخف حدة المقاومة إذا كـانت عناصر الثقافتين المسـتعيرة والمعيرة متـشابهتين، ومن ثَمَّ يكون توطين السمة الثقافية الجديدة غير مقلق للقيم والتقاليد لتشابهما فى الثقافتـين، وإن أحدث شيئًا من اللاتوازن فهـو من النوع الذى يمكن التغلب عليه بسهولة لأنه لا يمس مـراكز المقاومة الشديدة من ناحية، ومـن ناحية أخرى تكون هناك القوى الاجتـماعية التى سببت الاسـتعارة مؤيدة للسمـة الجديدة، كأن تكون هذه السمة أكـثر إشباعًا من الـسمة القديمة، وهذا مـا يطلق عليه (التكيف الودى Friendyl acculturation)[2].

●●●

(١) دكتورأحمد أبو زيد «البناء الاجتماعى مدخل لدراسة المجتمع » ج١، ص ٢٧٨.
(٢) المرجع السابق ص ٢٨٨.



obeikan.com

## النموذج الثانى

## النظريات الحتمية ونقدها

لم تتوقف النزعة الحتمية عند تفسير التطور الاجتماعى فى مراحل جامدة فقط، بل امتدت أيضًا إلى العوامل العلية فى التغير الاجتماعى ولقد شاع هذا الأسلوب فى تفسير التغير الاجتماعى ووجد له مؤيدين وأنصارًا حتى تكونت نظريات تدعى حتمية هذا العامل أو ذاك. ويشرح ماكيفر معنى الحتمية فى قوله (نحن نعنى بالنظريات الحتمية أى مذاهب تفسر السلوك الإنسانى والتغيرات فيه، تفسيرًا أوليّاً بالظروف البيئية والخارجية والمادية)[1] وهذا التفسير به قصور إذ يغفل النظريات الحتمية التى تنادى بعامل أو آخر من عوامل الثقافة اللامادية. ويسمى ماكيفر هذا النمط من التفسير بالحتمية البيئية ويشرحه كالآتى (هذا النمط من التفسير له اختلافات كثيرة، طبقًا للتركيز على واحد أو أكثر من نواحى البيئة. مثلاً إذا جعلت التغيرات المناخية أو الجغرافية أولية، فنحن نتعامل مع ظروف بالتأكيد لا تخضع لرغبة الإنسان ويصبح التفسير بسيطًا جداً (وإن كان غير ملائم أبدًا). وإذا ركزنا على الظروف الاقتصادية أو التكنولوجية يصبح التغير أكثر تعقيدًا، ليس فقط لأنها دائمًا وغالبًا سريعة التغير، ولكن أيضًا لأنها هى نفسها تعبيرات عن المناشط الإنسانية. ومن ثَمَّ فالحتمية ليست مطلقة. مثل هذه التفسيرات يمكن أن تظل مسماة حتمية إذا كانت تدعى أن التغير البيئى هو دائمًا العامل المدخل للتغير الاجتماعى، أو إذا جعلوا التغير الاجتماعى غير مقصود ولكنه نتيجة ضرورية للتغير البيئى)[2].

وهكذا يتضح أن ماكيفر يقصر تعريفه للنظريات الحتمية على العوامل البيئية. ولكن فى الحقيقة أرى أن يمتد التعريف ليكون (يحدث التغير الاجتماعى عند النظريات الحتمية نتيجة لتوفر قوى معينة اجتماعية أو طبيعية دون أن يكون

(1) Maciver and Page: op. cit., P. 558.

(2) Ibid.: P. 558.

للإنسان نفسه دخل فى معظم الأحوال). ولقد اختلفت النظريات الحتمية حول نوع القوى أو العامل العلى الحتمى للتغير الاجتماعى. ويمكن تلخيص معظمها فى الآتى:

١- نظرية الحتمية البيولوجية: التى ترجع التغيرات الاجتماعية إلى الاختلافات الوراثية فى الذكاء والقدرات والإمكانيات. ويندرج تحت هذه الحتمية أيضًا الحتمية العنصرية التى ترجع الاختلافات بين المجتمعات إلى اختلافهم فى الأصول السلالية، وكذلك يتفرع منها الحتمية السيكولوجية التى تفسر التغييرات الاجتماعية فى ضوء الدوافع أو الغرائز كما يمكن إلحاق المدرسة الداروينية أيضًا بالحتمية البيولوجية إذ أنهم يرون أن المجتمع يتطور طبقًا لقوانين التطور البيولوجى، وأنه يعبر عن صراع مستمر من أجل البقاء وأن البقاء للأصلح.

٢- نظرية الحتمية الجغرافية: التى تفسر التغير الاجتماعى على أنه استجابة للعوامل الجغرافية مثل المناخ والتربة والموقع وما إلى ذلك من الحقائق الجغرافية، وهذه النظرة تعتبر امتدادًا لما ذهب إليه كل من أرسطو ومنتسكيو أن الأنظمة الاجتماعية والسياسية، على أنها نتاج مباشر للظروف الجغرافية فى المناطق المختلفة. ومن أشهر المتشعبين لها العلامة تافت وهنتنجتون.

٣- نظرية الحتمية الاقتصادية: كما عند سمنر وكيلر ومورجان. ولكن الحتمية الاقتصادية فى أعلى مراحلها وأوضح صورها تتمثل عند كارل ماركس، الذى كان يرى أن العامل الاقتصادى هو العامل الأساسى فى تحديد بناء المجتمع وتطوره.

٤- نظرية الحتمية التكنولوجية: التى ترى أن أصل كل تغير اجتماعى هو استجابة للتغير فى الوسائل التكنولوجية وأن التغيرات الاجتماعية الحادثة فى أى مجتمع هى للحاق بالتغير التكنولوجى.

٥- نظرية الحتمية الأيديولوجية: التى ترى أن نسق المعتقدات هو الذى يتحكم فى التغيرات الاجتماعية وتطور المجتمع. فهذا النسق هو الذى يحدد المرغوب

والمسموح والممنوع (فيرى ماكس فبر أن نشأة الأخلاق البروتستانتية هى التى جلبت إلى الوجود الصناعة الحديثة والأشكال الرأسمالية للحياة الاقتصادية)[١].

كما أن أوجست كونت (رأى فى تطور العقل البشرى سببًا للتقدم)[٢] ودى روبرتى كان يعتبر الأفكار هى البواعث الأولى أى أن التغير الاجتماعى يعتمد عنده فى المحل الأول على الأفكار أكثر مما يعتمد على العناصر المادية الملموسة التى تحتل بذلك مكانًا ثانويّاً بالنسبة للعناصر اللامادية[٣]. (واعتقد دوركيم أن التصورات الجمعية هى التى صنعت التماسك الاجتماعى ومن ثَمَّ الاستقرار الاجتماعى. وسومبارت Sumpart قال إن ظهور روح جديدة فريدة، أو انبعاث مجموعة من الأفكار جعلت من اكتساب الثروة الهدف الأكبر فى الحياة وذلك ما صنع التغيرات التى كونت المجتمع الحديث[٤].

إن هذه النظريات الاجتماعية فى محاولتها لتفسير التغير الاجتماعى بعامل واحد وتصوره فى نمط محدد عام وأبعدت أى عامل من عوامل التحكم الإنسانى الواعى المقصود. فهى تعارض وجهة النظر التى يعتقدها لستر وارد وتشارلس الوود من أمريكا ولدفيج شتاين من ألمانيا، وهوبهوس من بريطانيا الذين كانوا يرون أن المجتمع يتغير نحو التقدم بفضل الجهود المقصودة الرتيبة المتواصلة. أو بقول آخر عن طريق التخطيط الدقيق.

وعلى الرغم من أن النظريات الحتمية قد أبرزت عناصر هامة فى عملية التغير الاجتماعى إلا أن إرجاعها التغير إلى عامل واحد، واعتباره نظامًا شاملاً محددًا لشرح جميع التغيرات الهامة فى المجتمعات، دون اعتبار لظروف الزمان والمكان والتراث الاجتماعى، أدى بها إلى الانحراف عن حقائق علمية اجتماعية واضحة.

فهذه النظريات أغفلت مبدأ السببية العلمية المؤسس على التفاعل بين متغيرات

---

(1) La Piere. Richard. T.: "Social Change", McGrow Hill Book Com. N.Y. 1665 P. 261.

(2) Ibid.: P. 291.

(٣) دكتور أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعى مدخل لدراسة المجتمع، ص ٢٦.

(4) La Piere: op. cit, P.292.

متشابكة كما أنها تجاهلت أيضًا حقيقة أن النظم الاجتماعية ونوع الأحداث المختلفة تتوقف دائمًا على التفاعل بين عوامل معقدة، تتشابك وتتداخل فى تكوين الوسط الاجتماعى، فمن ظروف جغرافية إلى بيولوجية وعوامل اقتصادية وتكنولوجية ومعتقدات، إذ أن (البيئة التى نستجيب لها معقدة جداً، ولهذا فإن استجابتنا لها لابد أن تكون منتخبة. هذه الصعوبة تظهر عندما نحاول التوفيق بين الأنماط المختلفة للنظرية الحتمية، فمثلاً نفترض أننا ننشد تفسير الصفات الخاصة لمجتمع أمريكا الشمالية. فنحن لا نستطيع فى نفس الوقت إعطاء الأولوية مع هنتنجتون Huntington لتأثير المناخ والجغرافيا، ومع ترنر Turner لتأثير أسلوب حياة الحدود، ومع ماركس للنسق الاقتصادى، ومع فبلن Veblen للعادات التى ولدها تكنيك الصناعة. أى أن كل الظروف التى أفردناها ربما يكون لها أهمية لفهم مجتمع أمريكا الشمالية، ولكن إذا أخذ واحد منها كتفسير كلى، ويضاد كل الآخرين، تنشأ الصعوبة من أنه لا يمكن لأحدها أن يؤسس أرضية حتمية خالصة، لأننا لا نستطيع على هذه الأرضيات تفسير لماذا مجتمعنا يستجيب للبعض فى وقت ما، وبرفضها فى وقت آخر[١].

وعلى الرغم من أن العلوم الاجتماعية لم تصل فى تطورها إلى الحد الذى يوضح العلاقات الصحيحة بينها وأثر كل عامل فى التغير، إلا أن الحقيقة الثابتة هى أن أى عامل من هذه العوامل يعتبر متضمنا فى السلوك الإنسانى.

ويبدو أن النزعة الحتمية فى هذه النظريات تقوم على فرض استحالة التجديد الجوهرى فى التاريخ الإنسانى كما يظهر واضحًا عند ماركس. بل إنه ذهب إلى حد التنبؤ الكامل الحتمى للتغير الإنسانى، ووصف عملية اجتماعية عامة تتحكم فى جميع التغيرات الماضية والتغيرات الحاضرة والمستقبلة كذلك. (فعنده مرحلة النمو التكنولوجى تحدد أسلوب الإنتاج والعلاقات والنظم التى تكون النسق الاقتصادى، هذه المجموعة من العلاقات بدورها هى المحدد الرئيسى لكل النظام الاجتماعى)[٢].

(1) Maciver and Page: op. cit., P.P. 558- 559.

(2) Ibid.: P. 559.

فهو أفـرط فى تلخيص التطور الرأسمالـى بادعاء التركيز المتـزايد للثروة وتزايد البروليتاريا. وأفرط فى تلخيص دور الدولة كـتنظيم لطبقة سائدة التى سوف تذبل مع الثورة الـشيوعـية. ولقـد تنبأ بأن هذا سـيحدث فى إنجـلترا الدولة الصناعـية الرأسمالية السـابقة فى النمو الصناعى، ولكن الثورة حدثت فى روسـيا الزراعية، والدولة لم تذبل بل تأكد دورها عما كانت فأصبحت المنتج الوحيد.

ومن ثَمَّ فـهذه النظريـات لا تدعى فهم الماضى فـحـسب، وإنما تؤكد كـذلك استحالة حدوث تغيرات جديدة فى ظروف الحياة الإنسانية. هذا على الرغم من أن مبدأ التطابق العلمى لا يقوم على الاعتقاد بضرورة حدوث ظروف معينة مقررة إذ أنه مؤسـس على المبدأ القـائل إنه إذا حدثت بعض الظروف فـسوف يتلوها نـتائج معـينة، وقد أظهـرت حقـائق التاريخ الإنسانى -كـما حـدث فى الثورة الروسـية وقيامها فى بلد زراعى بدلاً من صناعى كما زعم ماركس- فساد الاعتقاد باستحالة ظهور ظروف جديدة فى المجال الاجتماعى.

ومن ثَمَّ (فقبول تفسير خالص هو بالتأكيد سوء فهم للتعقيد المتناهى للعلاقات بين الحياة والبيئة. تلك البيئة التى لا ينبهها فقط فنون الإنسان ووسائله الفنية ولكن أيضًا معتقداته ورغباته وتطلعاته[1] وفى الحقيقة (أن نظرية عامة عن عمليات تغير النظم الاجتماعية ليست ممكنة فى الحالة الحاضرة للمعرفة. السبب بسيط جداً، أن مثل هذه النظرية سوف تتضمن معرفـة كاملة عن قوانين عملية النسق وهذه المعرفة نحن لا نملكها[2].

والعجيب أن بعض هذه النظريات الحتـمية، وخاصة الحتمية البـيئية التى تدعى الموضوعية فى تفسيرها للتغير الاجتماعى، تتصور أن من الموضوعية إخراج العامل الإنسانى من هذه الموضوعية.

والحـقيـقة أن الإنسـان أحد عناصـر مكونات المجـتمع بل هو أهم عنصـر من عناصره، وفى جعله مجرد مستجيب لمؤثرات البيئة وتغيراتها، كما تدعى النظريات

(1) Maciver and Page: op. cit., P.P. 572- 573 .

(2) Parsons: op. cit. P. 486.

الحتمية إغفال لفاعلية الإنسان، وإذا قيل إنه فى مطلع الإنسانية كان الإنسان يستجيب للبيئة لا حول له ولا قوة، وهذا قول فيه كثير من الشك، والأقرب إلى الصحة أن تدخله فى الظروف المحيط به لم يكن ناميًا. وإنه بتقدم العلوم الطبيعية ثم الاجتماعية، أصبح العمل الاجتماعى الواعى عاملاً رئيسيّاً فى التغير الاجتماعى وتطور الأحداث التاريخية بحيث يتعذر وضع حد جامد مقدمًا لمسار التغير الاجتماعى.

وغنى عن البيان أن هذا التعارض لا يقودنا إلى إقصائهم كلهم، إذ الحقيقة أن النظريات الحتمية قد كشفت أثناء دراستها عن علاقات ذات أهمية، ووضعت فروضًا نشطت البحث الاجتماعى. إنما ما يؤخذ عليها هو تحيزها لعامل أو آخر فالجماعات الإنسانية فى تكيفها بظروف بيئتها، يمكن أن تتخذ أساليب عديدة، فهناك مكان لعمل القلة الأذكياء، وهناك مكان لدور الصدفة، وهناك مكان لعوامل البيئة من اقتصادية وتكنولوجية وجغرافية. وهناك أيضًا مكان لنسق المعتقدات ليلعب دوره فى توجيه التغير الاجتماعى. فمرة يكون هذا العامل أو ذاك مؤثرًا ومرة أخرى متأثرًا، وقد يكون مؤثرًا ومتأثرًا فى آن واحد. وهكذا فإن التفسيرات الحديثة تأخذ العلية النسبية لجميع العوامل فى تفسير التغير. (لقد أصبح واضحًا أن التغير لابد وأن يشرح كعملية تتوقف على تفاعل عوامل عديدة)[1]. فالتغير الاجتماعى يحدث نتيجة لعوامل عديدة. مثل التكنولوجى والصناعى والاقتصادى والأيديولوجى والدينى وليس لعامل واحد ترجيح أو أفضلية على العوامل الأخرى فى حد ذاته.

وإن كان يذهب بعض العلماء إلى أن التكنولوجيا هى أساس لكل التغيرات فى العلاقات الاجتماعية، كما يؤكد آخرون أن حالة الفنون الصناعية تسود المناطق الأخرى للمجتمع. كما يذهب آخرون إلى أن التنافر بين الطبقة التى تملك أدوات الإنتاج والطبقة التى لا تملك هى الأهم، وأيضًا وضع البعض العوامل الأيديولوجية أو الدينية على أنها تؤدى للتعديلات الأساسية فى الدور

(1) Maciver and Page: op. cit., P. 626.

والمكانة. والحقيقة أن المجتمع ككل هو عملية معقدة من التفاعل الاجتماعى لعديد من العوامل. وكل العوامل السابق ذكرها وأكثر، تعمل فى التغير الاجتماعى.

ويلاحظ أن التغير الاجتماعى نفسه لا يسمح بسبب واحد، إذ أن كل عنصر فى المجتمع يؤثر فى كل عنصر آخر. (وهكذا التغير الاجتماعى ليس له سبب واحد، وبالمثل ليس هناك نظرية للتغير وحيدة ومحيطة. فلقد حاول كثيرون إقامة الحقيقة العظيمة الضخمة للتغير الاجتماعى على سبب واحد مثل التجديدات أو التطلعات الدينية. لا نظرية من هذه النظريات كافية للإحاطة بالحقيقة المعقدة للتغير الاجتماعى)[1].

فالحقيقة أنه ليس هناك واحد أو اثنين من المصادر الأولية من المحركات للتغير الاجتماعى، فالمحرك لعملية تغير قد يتولد فى نمو وتصور ثقافى، مثل ما يحدث تمامًا فى نمو علم أو أفكار دينية، وقد يتولد أيضًا فى تغير فى التركيب السكانى أو فى حجمهم، أو التحول فى البيئة الطبيعية (فالمبدأ المنهجى الرئيسى لنظريتنا هو الاعتماد المتبادل لمجموعة من المتغيرات. لوضع نظرية عامة عن أولية عامل من عوامل التغير الاجتماعى هى فى الحالة الراهنة للمعرفة تتطلب مسألة الاعتماد المتبادل التجريبى الذى مازال فى حاجة إلى برهنة. ولهذا نحن نضع مقدمًا ما نسميه مفهوم جماعية المصادر المحتملة للتغير الاجتماعى مع الفهم أن التغير ربما يتولد فى أى جزء من النسق الاجتماعى موصوفًا فى مصطلحات بنائية أو مصطلحات من المتغيرات)[2].

***

(1) Merrill, F E.: "Society and Culture" Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1965. P. 406.

(2) Parsons: op. cit., P.P. 493- 4949.